

ملخص تنفيذي لأنشطة التعاون بين المجلس ووزارة العدل تدريبات النيابة العامة

في إطار تنفيذ بروتوكول التعاون الموقع بين المجلس ووزارة العدل ضمن خطة عمل مشروع دعم المجلس القومي لحقوق الإنسان بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي نفذ المجلس عدد 6 ورش عمل خلال النصف الأول من عام 2024 بهدف إدماج حقوق الإنسان في سياق العدالة الجنائية وزيادة الوعي لدي رجال النيابة العامة حول المفاهيم و المعايير الدولية لحقوق الإنسان لتحقيق العدالة الجنائية والقيم القضائية العريقة ، وتم تنفيذ ذلك بمحافظات (القاهرة - الأسكندرية - الدقهلية - بني سويف - الاسماعيلية - الغربية) تحت عنوان " حماية حقوق الإنسان في سياق العدالة الجنائية" ، بالتعاون مع وزارة العدل (قطاع حقوق الإنسان والمرأة والطفل) والنيابة العامة بمشاركة عدد 180 عضو من أعضاء النيابة العامة ،حيث تناولت ورش العمل مناقشة موضوعات حقوق الإنسان في ظل التشريعات الجنائية الوطنية، ودور النيابة العامة في حماية تلك الحقوق وفقاً للدستور المصري.

● المحتوى التدريبي :

- وسائل الرقابة وآليات التقييم الدولية في مجال حقوق الإنسان
- دور المجلس القومي لحقوق الإنسان في إطار حماية حقوق الإنسان وبيان اختصاصاته وأثره الدولي.
- المنظومة المتكاملة لحقوق الإنسان في مصر ودور وزارة العدل في تعزيزها.
- دور النيابة العامة في تطبيق الإجراءات الجنائية بصورة تتفق مع المعايير الدولية
- حقوق الفئات الأولى بالرعاية من المتهمين والمجني عليهم والمعرضين للخطر وفقاً
- للمعايير الدولية والتشريعات الوطنية ودور النيابة العامة في الحماية والإشراف على مؤسسات الإيداع.
- المنظومة المتكاملة لحقوق الإنسان في مصر ودور وزارة العدل في تعزيزها.
- آليات التعامل القانونية و الإجرائية مع المرضي النفسيين وفقاً للتشريع الوطني.
- دور النيابة العامة في الإشراف على مراكز الإصلاح والتأهيل وأماكن الإحتجاز وفقاً للمواثيق والصكوك الدولية ذات الصلة واستعراض الإجراءات العملية في التفتيش وضوابطها القانونية.

• أهم التوصيات الموجهة لتعزيز حقوق الإنسان في عمل النيابة العامة:

أولاً: دمج المعايير الدولية في الممارسة اليومية:

- تضمين الاتفاقيات الدولية المصادق عليها (مثل العهدين الدوليين، اتفاقية مناهضة التعذيب) في الإجراءات اليومية للنيابة.
- احترام ضمانات المحاكمة العادلة: خصوصاً في الحبس الاحتياطي وحق الاستعانة بمحام وعدم التعرض للإكراه أو التعذيب.
- توثيق الإجراءات بما يتماشى مع متطلبات التقارير الدولية مثل تقارير الاستعراض الدوري الشامل.

ثانياً: حماية الفئات المستضعفة:

- تفعيل دور النيابة في حماية حقوق الطفل- المرأة وذوي الإعاقة بما يحقق مبدأ مصلحة الطفل الفضلى.
- الإشراف الدوري والفعال على مؤسسات الإيداع والرعاية لمنع الإهمال أو سوء المعاملة.

ثالثاً: الرقابة على أماكن الاحتجاز:

- تنفيذ زيارات دورية مفاجئة لأماكن الاحتجاز، وفقاً لقواعد نيلسون مانديلا وبانكوك وبيجين.
- التحقق من ظروف الإقامة- التغذية- الرعاية الصحية- وتوثيق أي انتهاكات بشكل إنساني وطبي ونفسي.
- تعزيز الدور الرقابي للنيابة وتفعيل التوثيق الدقيق لتقارير التفتيش.

رابعاً: الصحة النفسية والعدالة الجنائية:

- التنسيق بين النيابة العامة والمجلس القومي للصحة النفسية في قضايا المرضى النفسيين.
- تطبيق قانون رعاية المريض النفسي والمادة 62 من قانون العقوبات في تقييم وفحص المتهمين.

خامساً: بناء القدرات والتدريب:

- الاستمرار في عقد ورش عمل تدريبية لأعضاء النيابة العامة حول التزامات حقوق الإنسان.
- تعميم التجارب الجيدة وتعزيز وحدات حقوق الإنسان في الوزارات وربطها بالمجلس القومي لحقوق الإنسان.

- تدريب القضاة على آليات الرصد والتوثيق الدولية.

سادسًا: تطوير التشريعات ومواءمتها مع المعايير الدولية:

- إصدار قانون موحد لمناهضة العنف ضد المرأة، وتعديل قانون الإجراءات الجنائية لإدراج بدائل العقوبات.

- إصدار قانون لحماية الشهود والمبلغين وتداول المعلومات.

- مراجعة الانضمام للبروتوكولات الاختيارية الخاصة بالشكاوى الفردية.

سابعًا: التعاون المؤسسي وإشراك المجتمع المدني:

- تفعيل التعاون بين النيابة العامة، وزارة العدل، والمجلس القومي لحقوق الإنسان لإنشاء آلية مستدامة لمتابعة تنفيذ التوصيات الحقوقية.

- إشراك منظمات المجتمع المدني في صياغة التقارير الوطنية وتلقي الشكاوى.